منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

السياسة السعودية..

بين المناورة والدبلوماسية العرجاء

السياسة السعودية..

بين المناورة والدبلوماسية العرجاء

ورقة مقدمة من منتدى مجال

ربيع أول 1445هـ / سبتمبر 2023م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

مقـــــــدمة:

منـذ تأسـيس المملكـة السـعودية الثالثـة عـلى يـد عبدالعزيـز بـن سـعود عـام 1902م، حيـث كان يُطلـق عليهـا «سـلطنة نجـد» ثـم تطـورت بعـد ذلـك إلى مملكـة الحجـاز ونجـد وملحقاتهـا، وهـي مـا بـات يعـرف اليـوم بـ (المملكـة العربيـة السـعودية)، جـاء ذلـك بعـد توسّـع وتمـدّد على حسـاب الإمـارات المجـاورة والأقاليم المحاذيـة لـ «سـلطنة نجـد» آنـذاك كاليمـن والعـراق والأردن وبقية مناطـق الخليج، فـكان قيـامُ عرشِـها وإعـلانُ كيانِهـا عـام 1932م.

كان مـن لـوازم قيـام المملكـة السـعودية الحالية واسـتمرارها في التوسـع وإحكام سـيطرتها مـا يكمـن أساسًـا خلـف التحالـف المنعقـد بـين حاكـم أمـير الدرعيّـة ممثلـة في محمـد بـن سـعود، وبـين الفكـر الوهـابي المتطـرف ممثـلًا في محمـد بن عبدالوهـاب، الـذي أُطلـق عليـه في حينـه «ميثـاق الدرعيّـة» وذلـك عـام 1157هـ الموافـق 1745م؛ حيـث غـدا كلًا منهـما يتبنـى الآخـر سـندًا لـه وحليفًـا معـه في القـرن الثامـن عـشر.

يعتقـد الخـبراء أن مـن أهـم أسـباب توسّـع سـيطرة المملكـة السـعودية جغرافيًّـا وتمـدد نفوذهـا سياسـيًّا يكمـن في الـدور المشـبوه للإسـتخبارات الغربيـة، خاصـة بريطانيـا والولايـات المتحـدة.

وتشـير كل الدلائـل إلى أنَّ لقـاء عبـد العزيـز بـن سـعود والرئيـس الأمـيركي «فرانكلـين روزفلـت» عـلى مـتن باخـرة «كوينـسي» في قنـاة السـويس في 14 شـباط 1945م قـد مثّـل نقطـة تحـول كـبرى في تاريـخ البلديـن، وهـو اللقـاء التأسـيسي الـذي أعقبـه شراكـة اسـتراتيجية بـين السـعودية والولايـات المتحـدة تقـوم عـلى «النفـط مقابـل الحمايـة»؛ وهـذا مـا جعـل السـعودية وبموجـب هـذه الشراكـة تدخـل مبدئيًّـا في نطـاق مجـال الأمـن الحيـوي الأمـيركي.

وعـلى إثـر اكتشـاف النفـط مـن قبـل الـشركات الأمريكيـة بـدأت ملامـح المملكـة في التكويـن والتبلـور، وتعـززت مكانتهـا الجيوسياسـية، إذ هرعـت إلى انخراطهـا في تحالفـات شـبه كليّـة مـع القـوى الغربيـة، ولا أدلّ عـلى ذلـك ـ وفقًـا لأدنى تقييم

حصيف ـ أكثر مما ترتب على كل العوائق والعراقيل التي ساهمت فيها بحسب تموضعاتها وتموقعاتها أمام ما يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلامية أو يصب في صالحهما، دون اكتراث أو مبالاة لعواقبها وخواتيمها.

مضى التاريخ بحقائقه الدامغة والتي لا تتبدل أو تزول تفاصيلها وجزئياتها، وما كان أيسر وأسهل على ابن سعود أن يضع يده في أيدي مشايخ الفتنة وعلماء البلاط، حتى صارت سبل توطيد علاقة الأسرة المالكة السعودية بهؤلاء تتكي عليهم، كسلطة دينية كهنوتية وكمؤسسة ثيولوجية متطرفة، تكاد لا تقوم إلا على استغلال التوجه التكفيري للتيار الوهابي داخلها، كوجه آخر للسلطة، ولا غرابة أن يصل الأمر إلى تكفير من يخالف مذهبيًّا، فضلًا عمن يغايرهم بالأساس في الحديث عن فكرة الهويات الوطنية والقومية غير الهوية الدينية.

وحسبنا استجلاءً لما سبق، أن وقفت السعودية ضد فكرة القومية العربية، حينما كانت تظهر في المنطقة صيحات جديدة تدعوا إلى مواجهة ومقاومة ما يحاك ضد شعوب المنطقة، وفضّلت الخصومة المباشرة مع توجه الدولة المصرية القومي والاشتراكي في صيغتها الناصرية والبعثية، ثم زادت حدَّة هذه الخصومة مع احتدام خلاف الدولة المصرية وقتها مع الولايات المتحدة، وهو ما تجلى في الصراع الملتهب بين الطرفين على الساحة اليمنية بداية السبعينيات.

وفي ذات السياق، كانت السعودية وبفعل انحيازاها إلى الغرب المستعمر ـ تحت يافطة المصالح ـ قد وضعت نفسها في مقابل مشاريع التحرر والانعتاق من هيمنة الغرب الإمبريالي، وما يتبع ذلك من مناداة بالثورة والتحرر، وهو ما جعل كل مساعيها وجهودها تنصب وترتكز على مُناهضة كل الثورات العربية في المنطقة وخاصة التي كانت بنكة جمهورية، ومُعاداة العلمانية في إطار القومية العربية. كذلك انخراطها في معاداة الاتحاد السوفيتي كجزء من المشروع الغربي إلى أبعد مدى.

لقد شكّل احتلال السوفييت لأفغانستان عام 1979م، نقطة تحول في

علاقات البلدين حيث لعبت السعودية دورًا بارزًا في «الجهاد الأفغاني» ضد القوات السوفيتية، بعد أن كانت القاعدة الرئيسية لعمليات التفريخ والتفقيس للحركات الجهادية والتكفيرية في المنطقة؛ حيث زجت بالآلاف من الجهاديين العرب وبينهم العديد من السعوديين إلى باكستان لينتقلوا منها إلى أفغانستان المجاورة، بهدف خوض القتال ضد القوات الروسية.

بعد أحداث 11 سبتمبر وعلى خلفية ضلوع 16 سعوديًّا من أصل 19 انتحاريًّا في هجمات الحادي عشر من أيلول، تمكنت الولايات المتحدة بفعل تصريحات قادتها وتلميحات لمحلليها تجاه السعودية من استغلال الإرهاب مع السعودية كسلاحٍ فعّال في إبقائها «بقرة حلوب».

واضح أنّ تحولًا ما ـ في الوقت الراهن ـ يجري في الداخل السعودي وتبدلًا ظاهرًا يبرز في السياسة الخارجية للمملكة على يد ابن سلمان، وهذا التغيير الذي جرى وما زال يجري لم يكن نتيجة «تراكم استراتيجي» سبقته به إدارات من قبله أو حكمة عامة أفرزتها سياسة عقود من الزمن.

هناك من يرى أنّ كل ما يجري في الداخل السعودي يندرج في إطار ما يسمى «ثورة» مستبقة لكل شكوك محتملة في مدى قدرة العائلة على تلبية تطلعات الشعب السعودي، ومستبعدة لأي تكهنات تكتنف مستقبل المملكة وما يحيط بها في نفس الوقت. فهي إجراءات طال انتظارها أو تأخرت كثيرًا نسبة إلى الواقع المعاصر، إلّا أنها مقارنة بسلوك آل سعود على مدى عقود متعاقبة شكلت بارقةَ أملٍ للمجتمع السعودي، ومثلت نقلة نوعية لزحزحة واقع طالما جثم على صدور السعوديين.

تحاول السعودية أن تتصدر المشهد الإقليمي والدولي كلاعبٍ له ثقله السياسي والاقتصادي، والظهور كقوة فاعلة بمحاولاتها المفاجئة والمباغتة أخذ زمام المبادرة في إحداث تغييرات جذرية، والترويج لتطورات جوهرية في بنيتها الاقتصادية وسياستها الخارجية لاستعادة مكانتها وحضورها في المنطقة.

يأتي في مقدمة هذه التحولات الدراماتيكية رؤية ولي العهد السعودي محمد

بن سلمان 2030 ومشروعه الكبير مدينة « نيوم» وما تبع ذلك من إجراءات متسارعة لإحداث تحولات كبيرة، وإن كانت شكلية في أغلب أنشطتها، غير أنه وبالتزامن مع ذلك برزت وجهات نظر متباينة بشأن نهج ولي العهد المفاجئ وخططه وسياساته ما بين مؤيد أو معارض ومتردد في مصداقيتها وصوابيتها أيضًا، خاصة في ظل عدم جديتها في معالجة الملف الإنساني والخروج من مستنقع الحرب على اليمن.

يسلط « منتدى مجال» في هذه الورقة الضوء على مشروع ابن سلمان ومدى انعكاساته على الواقع المحلي والإقليمي والدولي، وتأثيرات سياسته الاقتصادية الداخلية والخارجية، وما هي التغييرات التي تبنّاها كضرورة فرضتها الحاجة الوطنية وتداعياتها الإقليمية والدوليّة، إلى جانب استراتيجيته الجديدة في التحولات الحاصلة في العلاقة واستثماراتها البرجماتية، وما هي ملامح قراءات سياسته المستقبلية ودلالاتها الواقعية من عدمها.

توصيف:

تظهر المملكة السعودية عبر وسائل إعلامها وأدواتها المنتشرة في الفضاء الرقمي العربي والدولي أنها مقبلة على تغييرات هيكلية في بنية اقتصادها ووضعية مجتمعها، وهو ما من شأنه تعزيز مكانتها في صياغة ورسم ملامح صورتها المقبلة، وهي بهذا تعيد إنتاج نفسها بأكثر من أسلوب، وتبذل جهدًا لاستعادة مكانتها عبر المساهمة الفاعلة في الحضور والتأثير في المنطقة.

فالسعودية تشهد تحولات كبيرة وعميقة ـ وإن كانت شكلية في الأعم الأغلب ـ على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إلَّا أن الجانب السلبي في حقيقة الأمر أنها صحت على إرث مشوّه وتركة صعبة وإشكالات كثيرة التعقيد كانت قد نمت وتنامت خلال عقود ماضية.

محمد بن سلمان الوجه الجديد للسعودية:

تولى الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة السعودية مطلع 2015م، وفقًا للطريقة المتبعة للعائلة الملكية في الحكم، وهو ما ساعد ابنه محمد على الظهور الإعلامي والصعود السياسي في حينه، حتى كان حظُّه من ذلك أن أصبح وليًّا للعهد ـ بعد أن كان وزيرًا للدفاع ـ خلال فترة وجيزة وقصيرة.

صعد الشاب محمد بن سلمان واعتلى منصب ولي العهد للملك سلمان، وهو يفتح عينيه في كل الاتجاهات على مستوى الداخل وعلى مستوى الخارج؛ حينها أدرك الأمير الشاب أنَّه وجهًا لوجه أمام مشكلات عميقة وخطيرة؛ لم يكن أقلَّها خروجه واستحكامه على آلية الحكم السائرة في عائلة يترأسها عاهل مسن وعاجز تمامًا، بل بالعلاقة الساخنة والملتهبة مع الجوار، وكذلك الإيديولوجيا الوهابية المتشددة، وتزايد الانفجار السكاني خاصة شريحة الشباب، إلى إدارة الدولة الغامضة، وكذلك تفشي البطالة، وانعدام عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي.

من هنا، لم يسع ابن سلمان أن يحذوا حَذْو آبائه وأعمامه في سلطته، بل عمد إلى إحداث سياسة مفاجئة للجميع وصنع تحولات مباغته غير معهودة؛ فهو ربما أحسن جيدًّا قراءة المتغيرات الإقليمية المتلاحقة، وأدرك سرعة التطورات على الساحة الدوليّة.

ما برز للواجهة هو محاولة ابن سلمان إقناع الرأي العام أنّ المملكة تحت القيادة الشابة هذه تتبنى سياسة جديد ورؤية حديثة، كان جلُّ الاهتمام في إعلامها يتركز حول أننا أمام «سعودية جديدة» تختلف كليًّا عن السعودية القديمة التي قامت على «النفط» تمامًا. وفي ذات الاتجاه، دشن ابن سلمان ذلك بإعلانه رؤية 2020-2030م أو ما يسمى عشرين ثلاثين، منطلقًا من هدفين أساسيين:

الأول: لَفْتُ أنظار المجتمع السعودي إلى خطواته الجديدة، وشدُّ اهتمامه نحو المستقبل.

الثاني: اسدالُ الستار على حقبة من السياسة المتخبطة والقاتمة للملوك وإمراء آل سعود.

هل لدى محمد بن سلمان مشروع وطني؟

ما إنْ تولى الملك سلمان السلطة بعد وفاة الملك عبدالله كانت الفرصة سانحة ومواتية أمام الأمير محمد بن سلمان، إذ أستطاع أن يجذب بوصلة الإعلام العربي والدولي لإقناع الرأي العام بأنه الفتى المغوار والبطل الموعود في تغيير المملكة، وتحديث بنيتها وتحسين سياساتها الإقليمية والدولية، حيث أبدى ميولًا جامحة في تغيير صورتها المشوهة في الإعلام ولدى أصحاب القرار ومراكز البحوث والدراسات.

وبناء على الحضور الفاعل والسلوك الظاهر لولي العهد السعودي داخليًّا وخارجيًّا كانت جملة من الإجراءات المتسارعة والتدابير المتلاحقة التي بلورت جديّة الرجل في اجتراح سياسة واستراتيجية جديدة وملموسة؛ غير أنه وبالتزامن مع تتابع تلك الإجراءات والتدابير برزت وجهات نظر مختلفة ومتباينة بشأن نهج ولي العهد الجديد والمفاجئ وخططه وسياساته بين مؤيد ومنظر لها أو معارض ومتردد في مصداقيتها وصوابيتها.

لم يكن غريبًا أو مفاجئًا للكثير تخوفهم في أن تكون غالبية التصرفات والإجراءات غير صادرة عن دراسات معمقة وخطط مبنية على معلومات صحيحة، سيما أن سياسة كهذه قد بعثت الشكوك حول استدامتها في المستقبل وصلاحيتها للمرحلة، كونها أتت دفعة واحدة وبطريقة مفاجئة للجميع، في وقت لم يكن لهم سابق عهد بمثلها مطلقًا.

ولعل التفسير الرزين والتحليل الرصين لمثل هذه السياسة يكمن في أنها أتت كردة فعل على واقع جامد تكاثرت سلبياته وتعاظمت أخطاؤه وسلوكياته الفاشلة والفاشية، كانت الإدارات السابقة قد رحلتها وتجاهلتها أو اتخذت معها سياسة الاستغلال والتوظيف الفوري والآني.

لكن وفي المقابل، تهلل وتكبر بعض القراءات والتحليلات للخطوات والتدابير التي قام ويقوم ابن سلمان بها، وكالعادة يتولى العديد من الإعلاميين محليًّا ودوليًّا من ذوي الدفع المسبق هذا المسار ترويجًا وتبريكًا، باعتبارها تمثل انعطافه صائبة وصادقة لإصلاحات مهمة في ظروف صعبة وغامضة في المنطقة. بيدا «أنه يجب الإقرار في البداية بأن الآراء العربية في موضوع السعودية هي غير حرّة: أي أن لمعظم الإعلاميين والمعلّقين والفنّانين والسياسيين ارتباطات مالية مباشرة أو غير مباشرة بالحكومة السعودية»[1]، وهذا ما يترك مساحة واسعة للتوجس من أهمية وحقيقة مشروعه على كل حال.

على أننا في الوقت نفسه، نلحظ تغييرات واضحة في العلاقات الاجتماعية والسياسية السعودية، إذ ربما يحاول ابن سلمان أن يبدل في العلاقات الاقتصادية لبلده مع الحليف الرئيس التاريخي أمريكا. ولعل فشل السعودية طيلة العقود الماضية في بناء اقتصاد فاعل ووازن بعيدًا عن «النفط» قد جعلها تدرك أن فداحة الأمر في إيجاد بديل مضمون أسوة بالدول الصاعدة والواعدة كإيران وتركيا وغيرهما في المنطقة. كلُّ ذلك شكل دافعًا قويًّا وجادًّا للقيادة السعودية إلى قراءة دقيقة للمرحلة الراهنة وللتحولات المترافقة معها إقليميًّا ودوليًّا، وهذا بطبيعة الحال يتطلب عقلية جديدة وواعية وبراغماتية.

ربما استطاع ابن سلمان أن يقنع الشعب السعودي قدرته على جعل بلده بلدًا منتجًا ومُصَدِّرًا، يعتمد على الإنتاج المحلي المتعدد والاستثمار الاقتصادي الواسع بدلًا من الاعتماد على النفط وحسب؛ لكنه ليس من الغريب هنا أن المواطن السعودي والعربي يقبع تحت آلة الدعاية الإعلامية والإعلانية لآل سعود على مدى سنوات ليست بالقليلة، علاوة على أن الرجل هذا استفاد من وضع يده على أكبر إمبراطورية إعلامية ودعائية مهولة في المنطقة، وهو الأمر الذي مكّنه من افتعال فنتازيا واسعة وكبيرة إلى حدٍّ كبير.

كثيرة هي الوعود والآمال التي يُمَنّي بها الحكام مواطنيهم وجمهورهم، وابن سلمان ليس عن ذلك ببعيد، ورغم أنه قد أحدث تغييرات في النّظام

السياسي وزحزح بنية المجتمع السعودية إلى حدٍّ كبير، إلَّا أن الإصلاح والتغيير الحقيقي والفعلي يكمن في تغيير الاستراتيجية لا صناعة الانفعالات والتهويلات الإعلامية.

غير أنّ من الأهمية بمكان التركيز على أنه لم يعد يخامر المهتمين شكٌّ لإثارة الأسئلة عن مدى التحقق من جدّية الرجل من عدمها، بل يلوح في الأفق سؤالٌ له أبعاده ودلالاته وتكهناته: أهي إصلاحات فعلية أم حملة علاقات عامّة وواسعة؟!

التغيير في السعودية بين الضرورة الداخلية والمطالب الخارجية

على وقع ما يسمى بثورات «الربيع العربي» التي أطلّت برأسها مطلع 2011م، صحت المملكة على جملة من الإشكالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لم يكن تهديد الحكم الملكي للأسرة الحاكمة من داخل الأسرة نفسها أقلَّها.

بالإضافة إلى تطلعات الشباب السعودي نفسه وطموحاته التي تزداد يومًا بعد آخر، وكذلك انتشار البطالة وأزمة انخفاض أسعار البترول وانعدام الحرية وتقليص هامش الحرية المذهبية، إلى قلة الاستثمارات واستغلال ثروات البلاد في ترحيل إشكالاتها الداخلية إلى خارج الحدود بإشعال الفتن في أكثر من بلد عربي وإدارة الأزمات عن بعد، وانتهاء بالتزمت والتطرف الديني والجمود الفني والتحيز الثقافي على كل المستويات.

إلى جانب ذلك، كانت ابتزازات واشنطن للرياض إثر تفجيرات 11 أيلول 2001م تتعاظم تحت يافطة قانون «جاستا» أو «قانون العدالة» عام 2016م، ومن ثمَّ تم تسليطها الضوء على دور المؤسسة الدينية السعودية في دعم الإرهاب، وهذا بدوره شكّل نقطة ابتزاز واضحة ومكشوفة للرياض.

ولا جدال في أنّ المملكة السعودية كانت لا تتوانى ـ ولا زالت ـ عن تقديم خدماتها الكبيرة والعديدة للسياسات الإمبريالية في الشرق الأوسط؛ لكن

تَزايُـد التشـويه وطُغيـان الاسـتهزاء للسـعودية تفاقَـم وتعاظَـم في «الخطـاب الغـربي، الـذي يصوّرهـا مملكـة مسـتبدّة، لا تحتكـم إلى نظـام دسـتوري عـصري يفصـل بـين السـلطات، ولا تحـوز برلمانًـا منتخبًـا، ويقودهـا رجـال قسـاة، قـد يقتلـون معارضيهـم، أو يزجّـون بهـم في السـجون، ولا يحترمـون حقـوق الإنسـان، ويهمّشـون النسـاء، وهـي مصـدر للإرهابيـين الذيـن فجّـروا في العـراق وسـوريا، ومركـز للفكـر الوهـابي الـذي يتغـذّى عليـه الدواعـش»[2].

كل ذلـك فـرض عـلى الريـاض التركيـز عـلى إجـراء تدابـير فوريـة وإصلاحـات داخليـة تحسـن بهـا صورتهـا لـدى الغـرب. فكـم هـي تلـك المطالـب التـي كانـت تنهـال عـلى السـعوديين ابتـزازًا واسـتغلالًا، حتـى بـات مـن المخـزي الحديـث عـن أنّ «السـعودية هـي الدولـة الوحيـدة في العـالم التـي تمنـع المـرأة مـن قيـادة السـيارة؛ وقـرار السـماح لهـا بالقيـادة جـاء بعـد نحـو قـرنٍ مـن السـماح للمـرأة بقيـادة السـيارة والطائـرة في دول المـشرق ومـصر»[3].

جـاءت تصريحـات القـادة الأمريكيـين في هـذا السـياق التـي كانـت تدعـوا إلى ضرورة الإسراع في التغيـير والتحديـث، حتـى لم يكـن «يخفـي المسـؤولون الأميركيـون، ومنـذ عهـد الرئيـس الأسـبق جـورج بـوش الأب، أنهـم يدعمـون فكـرة أن تبـدأ السـعودية معركـة حقيقيـة وسريعـة مـع المتطرفـين داخـل مناهـج التعليـم باعتبارهـا الفضـاء الأكـثر تأثـيرا عـلى عقـول الطـلاب، الذيـن تظهـر الإحصائيـات أنهـم الأكـثر تأثـرًا وانصياعًـا وراء الأفـكار المتشـددة، التـي لا تكتفي بسـلب عقولهم بـل تدفعهـم إلى الانضـمام للتيـارات المتشـددة في مواطـن النـزاع»[4].

هـذا عـلى المسـتوى الداخـلي، أمَّـا فيـما يتعلـق بالشـأن الخارجـي، فلربمـا أثّـر التحـول الـذي جـرى في الـشرق الأوسـط، ابتـداءً مـن خفـوت وضمـور الـدور الأمريـكي، إلى الإخفـاق الذريـع لحلفـاء واشـنطن في المنطقـة، كانـت مقدمتـه مـن فشـل إسرائيـل في حـرب تمـوز 2016م ، ومـا تـلاه مـن فشـل في غـزة 2019م إلى الفشـل في سـوريا، إذ صـارت الأمـور بخـلاف مخططاتهـم ورغباتهـم في كل السـاحات التـي كانـت الغلبـة والانتصـار فيهـا لصالـح محـور المقاومـة، إضافـة إلى الفشـل عـلى أكـثر مـن صعيـد في محيـط الريـاض الجيوسـياسي؛ وهـذا

أسهم في إقناع السعوديين أن لا جدوى من الاعتماد على الإدارة الأمريكية كليًّا، الأمر الذي فرض على المملكة مراجعة علاقاتها السياسية، لاستثمار قدراتها الاقتصادية في تحسين بعض العلاقات المضطربة والفاترة، إلى المناورة والمشاغبة هنا وهناك.

ولعله من نافل، القول إن مثل هذه التصرفات والمحاولات التي انتهجتها السعودية لا تكمن في ضرورتها ومصداقيتها، بل في مدى التهور في اتخاذ القرارات المتسارعة والمفاجئة وصناعة التحولات المتلاحقة التي لم يسبق إليها أحدٌ قبل ابن سلمان داخل العائلة الملكية الحاكمة؛ ويعزّى بحسب ما يرى العديد من المختصين بالشأن السعودي هذا إلى أنّ مثل هذه السياسة ناتجة عن السلوك الفردي الاستبدادي المطلق لشخصية محمد بن سلمان التي سيطرت على المشهد داخل المملكة.

ابن سلمان واستراتيجية العداء في المنطقة

كان لانكفاء واشنطن في الشرق الأوسط مؤشرات مخيفة على المملكة السعودية، لم يكن عجز واشنطن وحلفائها عن مواجهة محور المقاومة وما تبعه من مشاركة ومساندة روسية للدولة السورية هو أهونها، بل تلويحات واشنطن وتصريحات قادتها المباشرة تجاه دول الخليج على ضرورة مواجهة إشكالاتها وحل أزماتها الداخلية والخارجية كما صرح بذلك الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، والتي أصبحت كابوسًا مخيفًا لأمراء الخليج.

في أعقاب ذلك، اتخذت الرياض سياسة هجومية وأسلوبًا عدائيًّا في المنطقة على أكثر من صعيد وأساءت علاقاتها مع الدول، كاستراتيجية استباقية متهورة ونزوع وسلوك فوقي متعال لابن سلمان؛ فخلقت بذلك خصومات وافتعلت أزمات لم تجن منها إلا الخيبات والفشل والسخرية.

جاء تصميم محمد بن سلمان على تصدر مشهد المواجهة مع محور المقاومة، بدءًا من إيران، فمنذ استلام مهامه كولي للعهد سارع ابن سلمان

في الانـزلاق إلى إعـلان العـداء الواضـح والفاضـح مـع الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة، حيـث صرح في أكـثر مـن مناسـبة بعـدم السـكوت والصمـت تجـاه تدخلاتهـا المزعومـة في المنطقـة، متوعـدًا بنقـل المعركـة للداخـل الإيـراني، مـا أفـضى في الأخـير إلى زيـادة حجـم الجفـاء والـصراع السـعودي الإيـراني.

وفي سـوريا عـزز انخـراط الريـاض في المـشروع الغـربي لإسـقاط النّظـام السـوري، ثـم محاولـة إبعـاد «حـزب اللـه» عـن الحكومـة اللبنانيـة ومواجهتـه بـكل الأطيـاف والطوائـف دولـة وشـعبًا، كخطـوات متهـورة، كان يهـدف مـن خلالهـا إلى إضعـاف محـور المقاومـة وتقويـة مـا يسـمى بـ «محـور الاعتـدال» في المنطقـة.

إلا أن النقطـة الفارقـة في سياسـة العـداء التـي انتهجهـا ابـن سـلمان كانـت في اليمـن، إذ كانـت السـعودية تتحـاشى الـزج بنفسـها وجيشـها في معـارك وحـروب خـارج حدودهـا بشـكل مبـاشر كـما فعلـت في اليمـن، فغالـب تاريخهـا مـليء ومزدحـم بشـواهد إدارة الأزمـات عـن بعـد، وتوظيـف ميلشـياتها وأبواقهـا في صناعـة الفـتن وخلـق الصراعـات والحـروب؛ لكـن المفارقـة هـذه المـرة وفي واقـع تعاملهـا مـع الملـف اليمنـي جـرت عـلى غـير العـادة، وربمـا كانـت في غنـىً عـن اقتحامهـا عـالم الحـروب والمعـارك، والـزج بجيشـها وجنودهـا وميلشـياتها ميدانًـا لا تعرفـه وسـاحة لا تعهـد نهايتهـا.

وربمـا فُقـد العقـل وغابـت الحكمـة لـدى ولي العهـد وهـو يـرى محـور المقاومـة يتعاظـم في المنطقـة، مـا دعـاة للمبالغـة في ردة الفعـل، فكانـت أكـبر خطـوة يُقْـدم عليهـا ابـن سـلمان ضـد حلـف المقاومـة هـي اتخـاذ قـرار العـدوان عـلى اليمـن بإطـلاق مـا سـمي بـ «عاصفـة الحـزم»، حيـث كان الأخطـر في ذلـك تبنـي الريـاض منهجًـا عسـكريًّا صرفًـا ضـدّ صنعـاء، زاعمـة أنهـا تريـد إعـادة الشرعيـة المزعومـة، فقـادت حربًـا عـلى اليمـن بمشـاركة 17 دولـة ممـن أغوتهـا واسـتقوت بهـا ضـد الشـعب اليمنـي، والـذي فرضـت عليـه حصـارًا بريًّـا وجويًّـا وبحريًّـا غـير مـبرر، في تحـدٍّ سـافر لـكل المواثيـق والأعـراف الدوليّـة.

وكدلالـة عـلى التخبـط في سياسـتها فرضـت الريـاض الحصـار عـلى قطـر، والـذي وضعـت فيـه شروطًـا مجحفـة بحـق القطريـين، معتقـدة أن قطـر سـتنحني

وتَقْبَل الشروط التي وضعها ابن سلمان والمكونة من 14 شرطًا. في ذات السياق، لم تسلم جماعة «الإخوان المسلمون» من نبذ السعودية ومحاربتها للجماعة في أكثر من قطر عربي.

ثم أتبعت ذلك باحتجاز رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري بطريقة ملتوية ومخيفة تتخذ منها وسيلة للضغط على عملائها وأسلوب تتعامل به مع أدواتها في المنطقة. هذا الاستدراج للرئيس الحريري بغرض فرض استقالته من رئاسة الوزراء اللبنانية جاء نتيجة عدم تبني الأخير للمطالب السعودية في لبنان.

العراق لم يكن ليسلم من تدخلات السعودية التي ترى نفسها أكثر من جارة وأكبر من صديقة في علاقاتها، حيث كانت تفرض على العراق قطع علاقاته الاقتصادية والأخوية بطهران جهارًا نهارًا، بحجة أن من الضروري إعادته إلى عمقه العربي، وهذه السياسة السعودية عكستها تصريحات السفير السعودي السبهان لدى بغداد في حينه.

وتباعًا لمسلسل الأزمات التي صنعتها السعودية، أُثيرت أزمة مع كندا في 2018م بسبب تغريدة على موقع «تويتر»، أعربت فيها الحكومة الكندية عن قلقها بشأن حقوق الإنسان في السعودية؛ وهذا ما أسفر عن طرد السفير الكندي مع تعليق الرحلات الجوية السعودية، ثم تطور الأمر إلى حدّ سحب الطلاب السعوديين في كندا.

ولأن العالم لم يعتاد سلامًا واستقرارًا أو حرية من السعودية المعروفة بالتوحّش، والتي تشرعن لنفسها استعمال كلّ أداة في حربها وأسلوبها الهمجي مع المخالف، جاء قَتلُ الصحفي المعارض جمال خاشقجي في 2018م وتقطيع جثته في مقر القنصلية العامة السعودية في اسطنبول ليؤكد ذلك، وليثبت مصداقية نظرية «الصمت أو السيف».

كان لإزاحة ولي العهد السابق والحليف للغرب والمعين شرعيًّا (محمد بن نايف) إكراهًا وبشكل قسري ثم الحلول مكانه، مؤشراته الواضحة لتحديد

توجهات ابن سلمان داخل المملكة نفسها؛ حتى رجال أعمال سعوديين بارزين لم يسلموا من الاحتجاز والابتزاز، فقد قام باحتجازهم في فندق «ريتز-كارلتون» في الرياض عام 2017م ليبتزهم ماليًّا. وقد رافق ذلك حملة إعدامات ضد مواطنين سعوديين من أبناء القطيف، وطالت تلك الإعدامات بعض المحسوبين على الدائرة الدينية الرسمية للمملكة، إضافة إلى التضييق على بعض المفكرين ورجال الدين ذي التوجهات المعتدلة في السعودية، وهذا ما أكّد نَفَس العداء والاستبداد والهمجية التي انتهجها في سياسته.

بن سلمان والمصالحات في المنطقة، والعلاقات الدولية

بعد سنوات من سياسة التصعيد وافتعال الأزمات في المنطقة أدرك ابن سلمان مؤخرًا أنّه قد فشل في كل ملفات الصراع التي فتحها، وأنّه خسر كل رهاناته التي عوّل عليها؛ فربما شعر بفداحة ما أقدم عليه، وفهم أنه فشل في تحقيق سياسته وخططه.

كل تلك المغامرات انعكست على السعودية وعليه شخصيًّا كأعمال متهورة غير محسوبة كادت تنهي طموحاته الملكيّة، وخاصة فشله الذريع في الساحة اليمنية التي كانت أبسط ساحة للمواجهة وتصفية حساباته في نظره، وهذا الفشل بحسب مختصين دفع ابن سلمان إلى مراجعة حساباته وسياساته، وإعادة قراءة المتغيرات في المنطقة كأمر واقع لا مناص منه.

أما فيما يخص العلاقة الأمريكية السعودية وفقًا لمراقبين في الشأن السعودية فيرجحون أن ولي عهد السعودية لاحظ خفوت وتراجع الدور الأمريكي في مناطق نفوذها، وبما أن السعودية حليف استراتيجي لها فلا يمكنها معرفة مستقبلها في ظل علاقة غامضة مع واشنطن التي أدارت ظهرها لحلفائها، وتجلى من سلوكها التمهيد للانسحاب من الشرق الأوسط؛ وهذا كان بحدِّ ذاته بمثابة مؤشرٍ لنظام الرياض ونظرائه أن واشنطن حليفٌ لا يمكن التعويل أو المراهنة عليه.

وبناء عليه، يمكن الحديث عن قدرة ابن سلمان على إدارة العلاقة مع الحليف الثابت والتاريخي «واشنطن»، فهو ربما «فهم من تجربة ترامب أن العلاقة بين البلدَين مبنيّة على المقايضة، وبناءً على ذلك، أدرك أن قدرات القوّة عند الرياض في التفاوض مع واشنطن هي أكبر ممّا قدّرها مَن سبقوه من الحكّام»[5].

من البديهي إذًا القول إنّ تحولات جذرية وتغييرات فاصلة في سياسية المملكة الحاليَّة تجري على قدم وساق؛ فمنذ أطلقت الرياض بمباركة محمد بن سلمان مبادرات فعلية هدفت إلى مصالحة واقعية وحوار شامل مع خصومها إقليميًّا، وهو ما اعتبر نقطة تحول في حلحلة خلافاتها وصراعاتها القائمة، والتي كانت قد نفخت أوداجها وأضرمت نيرانها على أكثر من صعيد.

بعد أن خسر المعركة وتعثرت تطلعاته، في تحقيق انتصارات أو نجاحات سريعة في المنطقة، وفي سبيل إنهاء النزاعات البينية، استهل ابن سلمان مصالحاته بالتسوية مع قطر بداية 2018م، بخلق مساحة مشتركة من جديد مع الدوحة.

تعامل ابن سلمان بهدوء حذر في الحفاظ على العلاقة مع تركيا، التي احتضنت ودعمت «الأخوان المسلمون»؛ حيث تجاهل في البداية إصرار أنقرة على حل قضية جمال خاشقجي بإعلان السعودية مسؤوليتها الكاملة عن قتله عمدًا وبالتحديد محمد بن سلمان، ورغم تشهير تركيا بولي العهد بطريقة متقنة ومدروسة إلَّا أنَّ محمد بن سلمان استطاع امتصاص غضب الشارع العربي والدولي، وتمكن في الأخير من إعادة المياه إلى مجاريها بين الرياض وأنقره، عبر تفاهمات تحت الطاولة وخلف الكواليس، إضافة إلى اعترافه بتحمل المسؤولية في التقصير عن مثل هذه الجريمة البشعة.

وعلى ضوء ذلك، قامت الرياض بفتح أبوابها للاستثمارات التركية لتحسين العلاقة بين البلدين، بالرغم من إغلاق الأبواب في وجه البضائع التركية فترة لا بأس بها، انتقامًا من أنقرة وتهديدًا لأسلوبها الذي فضح ولي العهد وحمّله تبعات قتل خاشقجي.

أما فيما يخص طهران، كانت إيران المعروفة بسياستها المرنة تبدي جديَّتها ورغبتها في المصالحة مع النظام السعودي لسنوات، وتتمنى عودة العلاقة بينها وبين الرياض إلى طبيعتها، وذلك بحسب التصريحات الرسمية لأكثر من مسؤول إيراني. فعلى مدى طويل «كانت تفرض على الرياض وطهران مواجهة جيوسياسية لا تقتصر على الفضاء المادي للمنطقة، إنما وتشمل المستوى الأيديولوجي والقيمي»[6]؛ لكن المفاجئ للمتابعين على الساحة الدوليّة والعالميّة والإقليميّة هو إعلان السعودية عن المصالحة وإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع كانت تصنفه على أنه عدوها الأول في المنطقة.

ثم وبدافع إعادة العلاقات العربية والخليجية أبدت الرياض خطوات كمحاولة ترميم علاقتها مع الدولة السورية، التي كانت الرياض قد راهنت بمشاركتها في حرب شاملة على الإطاحة بالنظام القائم وكل مقوماته.

في هذا الصدد، غيّرت الرياض طريقة تعاملها مع العراق، فذهبت إلى استخدام أسلوب العروض المغرية والهدايا المفرحة مع بغداد، إذ عملت على فتح الطرقات بين البلدين وعرض خدمات الكهرباء وكثير من الوعود والاستثمارات في العراق كبديل رسمي لإيران.

على المستوى الدولي والإقليمي، وفي سياق هذه السياسة الجديدة، أتى «الانفتاح السعودي على الصين وروسيا، وأخيراً إيران، في سياق تنويع الشراكات، مع التنبيه، هنا، إلى أن الوساطة الصينية بين الرياض وطهران، لم تكن بمبادرة من بكين، وإنّما بطلب سعودي، بعد خمس جولات من التفاوض العقيم في بغداد لإصرار السعودية على تدخّل إيراني في الملفّ اليمني»[7].

جاء ذلك وبشكل لافت بعد تبلور ملامح نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، أدركت الرياض أن مصالحها ومنافعها تحتاج إلى اتخاذ قرارات جادة ومصيرية مهما كانت تبعات ذلك، وهو ما أدّى إلى توطيد العلاقات الروسية - السعودية في مجال النفط، ومن خلال عقد صفقات أسلحة بينهما، وأيضا العلاقات السعودية - الصينية والتي تُوجت بزيارة الرئيس الصيني إلى الرياض.

كل هذا انعكس إيجابًا على تهدئة بؤر الصراع التي كانت قد أضرمتها وأذكتها، باعتبار المملكة السعودية دولة وازنة في المنطقة إلى جانب إيران؛ فساهم ذلك في تخفيف حدِّة الصراع وتضيق مساحة الخلاف في المنطقة قدرًا لا بأس به.

لا جدال إذًا، في أنَّ ولي العهد عمل على تصفير مشاكله مع الملفات التي فتحها بنفسه في المنطقة، فالكثير من المؤشرات تدل على أنّه نجح في ذلك، إلّا أنّه أخفق وفشل في اليمن؛ حيث جرت الأمور بخلاف رغباته وأمنياته، وهذا ما فتح باب التكهنات لقراءة المشهد من زاوية أكثر خطورة وغموضًا، إذ كيف تكون الرياض حريصة وناجحة على حلّ أزماتها في المنطقة إلّا تعاملها وإصرارها على بقاء الملف اليمني مفتوحًا ومجهولًا!

مشاريع استثمارية.. (نيوم) وإيقاف العدوان

على مستوى الوضع الاقتصادي والواقع الاجتماعي في المملكة كان مشروع «نيوم» العملاق من ضمن أولويات ولي العهد كأحد أهم استثماراته في الداخل السعودي، مبتغيًا من ورائه خلق فرص جديدة كانعطافه مهمة في محاول استعادة زخمه الكاريزمي لدى الرأي العام؛ فبحسب الـ (أ ف ب) «لقد أحدث محمد بن سلمان تغييرات حقيقية في النظام السياسي وفي المجتمع في المملكة».

في الحقيقة لا بدّ من الاعتراف المبدئي، استنادًا إلى المعطيات والمؤشرات الظاهرة، لحجم هذا المشروع وضخامة تكاليفه؛ كونه الحلقة الأكبر في سلسلة الحلقات التي حصلت وتحصل في السعودية، وهو بالفعل المشروع الذي سيترك بصمة وأثرًا هائلًا في سياسة ابن سلمان الجديدة.

باعتباره المستثمر الرئيسي في (نيوم)، يتبنى صندوق الاستثمارات العامة السعودي هذا المشروع، وهو «مشروع يستخدم تقنيات متطورة، يقع على مساحة 26500 كيلو متر مربع على البحر الأحمر، ويضم عددًا من المناطق،

من بينها مناطق صناعية ولوجستية، ومن المقرر الانتهاء من مرحلته الأولى في عام 2025م»[8].

حقيقة الأمر، هناك هالة من «البروباغندا» السعودية المعروفة تصاحب تفسير وإحياء هذا الحلم في سياق التغييرات الجارية والرائجة لديهم؛ والتي ربما لا تمس حياة الإنسان بشكل مباشر، إلّا ما كان نصيبه فيها ينحصر في جانب الترويح الشكلي أو التفريح المعنوي على نحو لا قبل له به من قبلُ.

وبناء عليه، تستميت الرياض في الترويج والتهويل لهذا المشروع الضخم، فبحسب إعلان محمد بن سلمان نفسه؛ فإن «مشروع (نيوم) سيكون أحد أهم المشاريع المهمة في رؤية 2030، ويعد تأكيدًا على التزامنا الراسخ بتقديم مشروع إلى العالم أجمع، حيث أن (نيوم) هي مكان للحالمين بِغَدٍ أفضل، وفيها سيضع الجميع بصماتهم الابتكارية والابداعية»[9].

ومن المؤكد أن المملكة السعودية لن تقف عند حدود (نيوم)، بل تخطط أيضًا بحسب محمد بن سلمان «للاستثمار في مصر لاستكمال مشروع (نيوم)، بما في ذلك شرم الشيخ السياحية، التي تقع على البحر الأحمر»[10].

هذا المشروع الخيالي والخرافي في عالم الاستثمار والاقتصاد الرقمي، إذا ما تحقق في المدى المنظور، سيعتبر قفزة في المنطقة بالنسبة لدولة تعتمد في دخلها القومي على النفط وحسب؛ فهي كما تقول في وسائل إعلامها أنها تهدف من خلال ذلك إلى تنويع اقتصادها وتوسيع خياراتها الاستثمارية.

لكنه من المرجح بحسب بعض المحللين، أن سعي المملكة الحثيث في ذلك يأتي في سياق سياستها التي تنتهجها حالما تحتّم ووجب عليها استحقاقاتٌ تجاه مواطنيها، فتسارع إلى خلق وصناعة ما تلهي به فضولهم وتحرف به شغفهم عن معرفة ما يدور حولهم، لا سيما إذا ما حاولوا فتح أعينهم على ما يحدث في المحيط العربي والإسلامي من تحولات وتطورات.

ففي الوقت الذي كان المجتمع السعودي غارقًا في عالم البلايستيشن والألعاب الإلكترونية وغاطسًا في تكنولوجيا شكلية وسطحية غير منتجة أو

فاعلة ومساهمة، كان ابن سلمان بحاجة ماسة إلى ما يسد فضول شريحة الشباب الناشئ في تكهناته وتساؤلاته عن أسباب تأخر السعودية وقصورها على كل صعيد استثماري وتكنولوجي، وربما يريد بذلك أن يحقق طموح أغلب السعوديين في أن يكون للمملكة حضورٌ وقبولٌ تفاخر به في عالم التكنولوجيا الرقمية والصناعات الحديثة.

فإذا ما افترضنا أن هكذا مشاريع لمملكة صحت بعد عقود من تحريمها قيادة المرأة للسيارة وكتمها أنفاس جميع مواطنيها إعجازًا خارقًا، فإنها لا محالة ستكون أسماء لافتة لمشاريع وهمية وفقاعات بالونية جذابة، هذا إذا لم تكن أشبه بساحات اللعب والترفيه والتسلية؛ خاصة في ظل صراعاتها ونزاعاتها في المنطقة؛ فالسؤال: كيف تضمن السعودية مستقبل مثل هذه المشاريع وهي لم تحل خلافاتها، ولم تنزع فتيل نشوب النزاعات التي أضرمتها وأذكتها بعدُ؟

مشاريع السعودية الحالية والمستقبلية تتطلب بيئة آمنة وهادئة، وكل استثمار أو تنمية يحتاج بالفعل إلى استقرار دائم؛ وهو ما يلزمها في نفس الوقت أن تعمل على تفادي التوتر القادم والنزاع الأكثر وضوحًا في المنطقة مع اليمنيين، والتي تبدو دلالته ومؤشراته بينة وجلية.

هذه المشاريع في رؤية ابن سلمان بطبيعة الحال، تتطلب إيجاد بيئة مناسبة وواعدة لجذب الاستثمارات وتوطين المعرفة تقنيًّا ومهنيًّا التي تروم تحقيقها. ربما أن هذه الطموحات المبالغ فيها للرياض تعتبر بمثابة أحلام واعدة لأمة لا تصنع المشاكل ولا تخلق بؤرَ توترٍ أو تفتعل نِزاعًا فوضويًّا في محيطها؛ وعمليًّا فإنّه من غير المعقول بالنسبة لليمنيين أنْ يشاهدوا التصفيقات ويسمعوا التهليلات وهي تنهال على ابن سلمان؛ بينما الشعب اليمني يموت ويتضور عطشًا وجوعًا؛ في الوقت الذي تلقي المملكة الحبل على الغارب بالنسبة لاستحقاقات تلزمها معهم.

لا جرم أن لديها القدرات والإمكانيات التي تجعلها تتخذ موقفًا صادقًا مع الملف اليمني، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تنسل من استحقاقات

لازمة لها مهما تنصلت وتهربت، وإذا ما أصّرت على التعنت واحجمت عن الاعتراف بفشلها في اليمن، ثم لم تتخذ مبادرة من شأنها أن تسهم في إغلاق الملف اليمني، فإنها لن تكون بمأمن من الصواريخ اليمنية الفاعلة والطائرات المسيرة المتطورة بحسب ما تقول القيادة اليمنية.

وكان السيد عبد الملك الحوثي قد أشار في كلمة له بثتها قناة «المسيرة» أنه «إذا لم تحصل تطورات إيجابية ومعالجة للإجراءات الظالمة ولم يقلع السعودي عن استمراره في نهجه العدائي؛ فإن موقفنا سيكون حازمًا وصارمًا»[11].

واستطرد في كلمته تلك بالقول: «لا يمكن أن يعيش السعودي في أمن ورفاهية وتحريك للاستثمارات في نيوم وغيرها، ثم يتسبب باستمرار الحصار والمعانة والبؤس في واقع شعبنا» وكان قد اتهمها بتنفيذ الإملاءات الأمريكية والأجندات البريطانية، وفي نفس الوقت حذّر من أنّ عواقبها ستكون وخيمة في حال لم تنتهز السعودية الفرصة في التهدئة وتعود إلى رشدها وتصحو من غفلتها في معنى كلامه.

ابن سلمان والوجه الجديد بين البرجماتية وتوظيف المتغيرات

كان يعلم ولي العهد السعودية مدى تركيز الإعلام الغربي على منع المرأة السعودية من قيادة السيارة الذي يمثّل أولوية عند الرأي الليبرالي الغربي، فما أن سُمِح لها اعتبر ذلك فتحًا وعملًا ديمقراطيًّا، كما هو الشأن في كلّ ما يشغل بال حكومات وإعلام الغرب كـ «البرقع» في أفغانستان مثلًا، ثم إذا ما زالت أسباب اتخاذه شماعة فلن تكترث تلك الحكومات ولا منظمات حقوق الإنسان وغيرها لوضع المرأة في أي بلد.

هنا، أحدث ابن سلمان ما يمكن تسميتها بـ «الثورة» في مجتمع كان الفرد فيه يحلم بأدنى حق يتمتع به أي إنسان على هذا الكوكب. وحقيقة انتهج الرجل «تغييرًا كبيرًا وغير مكلف له، إلهاء الشباب السعودي وحرفه عن الدين المتزمّت نحو الرقص والغناء والمصارعة والرياضة، كلّ ذلك كان في صلب

برنامج ولي العهد، وكان ذلك ضمن إصلاح دور المؤسّسة الدينية وإبعادها عن الحيّز الثقافي، وهو دور ظلّ يتعاظم منذ انتفاضة الحرم في عام 1979م. قلّص ابن سلمان دور السلطة الدينيّة، وقمعَ رجال الدين من الذين لم يماشوه في سياساته الجديدة، وهو غيّر الهويّة السياسية للمملكة، وزرع هويّة وطنية (غير دينية) تستعير من وطنيّة الشوفينية المصرية واللبنانية»[12].

بالفعل أقدم ولي العهد على تغييرات مطلوبة وملحة بالنسبة لدولة بحجم ووزن السعودية، وهو أمر ساهم في تعزيز مكانتها في صياغة مستقبلها ومستقبل المنطقة.

بدأ الرجل بتغيير مسلك الاقتصاد السعودي التقليدي من الاعتماد كليًّا على النفط إلى اقتصاد متعدد وواعد، كالسياحة والتجارة الحرة، وتسهيل الاستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب في مختلف الصناعات والإنشاءات، والتكنولوجيا الرقمية، وتقليص حجم البطالة، وفتح ملفات العروض المغرية للشركات الأجنبية والشرق أوسطية.

كان على ابن سلمان في مستهل نشاطه ذاك أن يهدّئ بؤر التوتر الساخنة مع محور المقاومة كإيران وحزب الله والدولة السورية، إضافة إلى قطر والإخوان وتركيا، أمّا ما يخص اليمن فقد عمل على تهدئة الجبهة العسكرية، وإبقاء ملف القضية الإنسانية معلَّقًا ومفتوحًا.

على مستوى التوجه الدولي ناور بمحاولته إخراج السعودية من الدوران في الفلك الغربي بتوجيه البوصلة إلى المحور الشرقي في مناورة سياسية على هامش تنويع علاقاتها بإيجاد أكثر من حليف، وذلك بإقامة علاقات تجارية وفتح قنوات فاعلة مع الصين، إلى التعاون الواضح والمكشوف مع الدّب الروسي في شراء السلاح وفي التفاهم المتبادل في منظمة (أوبك).

ولعل هذا النهج السعودي الجديد ساهم في إرباك المشهد بين الرياض وواشنطن وزاده قتامة حيال علاقاتهما التاريخية، ما يرى فيه الخبراء أنه تحولًا واضحًا في كسر التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة لعقود.

فيما يخص التطبيع مع العدو الإسرائيلي كانت السعودية قد قطعت أشواطًا في المسألة، وعملت على إخراجه إلى العلن ولو بالتواري خلف تطبيع البحرين والإمارات. اليوم يستغل ابن سلمان المناورة في ملف التطبيع مع إسرائيل بعد فشله في تحقيق التطبيع بين إندونيسيا وإسرائيل، أو بين باكستان وإسرائيل، في خطوة كان يهدف من خلالها ألَّا تنكشف أوراقه في هذا الاتجاه، معتقدًا أن تأثير ردة الفعل على تطبيعه ـ في حال قرر التطبيع علنًا ـ سيكون خافتًا وضعيفًا.

لم يكن تطبيع السعودية خافيًا، إلا أنه وبالمفهوم البرجماتي «المملكة تقرّر أن الطريق إلى قلب الكونغرس والبيت الأبيض يمرّ عبر تل أبيب» كما أن التنسيق الأمني بين «الموساد» والمخابرات السعودية جارٍ وفق ما تذكر الصحافة الغربية.

هناك من يقول إن ابن سلمان نجح في ابتزاز الأمريكيين في الموضوع، حتى وإن ضحى بالبحرين والإمارات في سبيل غاياته، غير أن استثماراته لملف التطبيع جعله يقبض العصا من منتصفها يميل حيث مالت مصلحته. وقد ساعده في ذلك ظهور أقطاب دوليَّة كبيرة على الساحة الدوليَّة بدلًا من قطب واحد، في حين أنه بتحوله إلى مسارات شرق أوسطية وأسيوية كالصين وروسيا والهند أبقى المسار مع الغرب ممتدًّا ومفتوحًا، ولم يقطعه كليًّا أو يؤصده بشكل تام.

انضمام السعودية لمنظمة (بريكس).. تحديات وفرص

ضمن دبلوماسية ابن سلمان الناعمة، تحاول السعودية الانضمام إلى منظمة (بريكس)، باعتبار ذلك فرصة ثمينة وخطوة ناجحة في سبيل تنويع الاقتصاد، وتوسيع مسارات الاستثمار وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول المنظمة.

يأتي هذا الانضمام كمحاولة جريئة لدولة مرتبطة باقتصاد الغرب ومعتمدة

كليًّا على النفط، كانت لا تمتلك المقدرة على اتخاذ هكذا قرار بعيدًا عن أعين واشنطن، وهو ما سيسمح للسعودية بتعزيز علاقاتها مع دول كبرى على رأسها الصين.

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العالمي يتغير وجهةً وثقلًا، وتتبدل أقطابه صعودًا ونجاحًا، وهذا ما تدركه السعودية بمحاولتها حجزَ مقعدٍ في منظمة (بريكس) التي تتمتع بوزن اقتصادي كبير، ربما سيضاهي «اقتصاد الدول السبع التي تستحوذ على 60% من الثروة العالمية، وقد وصلت مساهمة مجموعة (بريكس) في الاقتصاد العالمي إلى 31.5%، بينما توقفت مساهمة السبع عند 30.7%»[13].

وتشكل جغرافية دول (بريكس) مجتمعة نحو 41% من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من 40% من سكان الأرض، كما تضم أكبر دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية.

بدون شك، أنّ مؤشرات وأسبابًا حقيقة قد دفعت السعودية للمطالبة بالانضمام إلى مجموعة (بريكس)، انطلاقًا من التطورات الأخيرة في أوكرانيا:

المؤشر الأول: سلاح العقوبات الذي ظلَّ الغرب يجيد اللعب به كورقة مساومة وابتزاز في حال قرر استهداف وتدمير أي بلد يحاول الخروج عن دائرة التبعية الغربية، وخصوصًا هيمنة الدولار الأمريكي.

المؤشر الثاني: أخذ الدرس الفاضح للسياسة الإمبريالية الغربية التي عادة ما تتفرج على حلفائها، اللهم إلّا إجادة تغذية الصراعات وإذكاء الفتن وإبقاء أمد الحروب مستمرة ومستعرة.

يكشف الاهتمام المتزايد للمملكة بطلب الانضمام إلى مجموعة (بريكس)، ولو بصفة مراقب كخطوة أولى، انفتاحًا ملحوظًا للرياض يؤكد موقفها الصارم والجاد في سياستها الجديد، وهو في الآن ذاته يوعز بشكل أو آخر بالقدرة على إدارة نفسها وتنمية اقتصادها بعيدًا عن أعين سيد البيت الأبيض.

لكن وفي المقابل، هل سيكون لذلك الانضمام تأثير على السعودية يعيق

تحقيق تطلعاتها في تعزيز توجهها الاستراتيجي ذاك؛ هذا ما ستكشفه الأيام القادمة، خاصة في حال لم تحسن تعاملها مع الملف اليمني، بإبدائها نوايا جيدة وصادقة لإيقاف العدوان وفك الحصار وتقديم التعويضات بشكل كامل.

ولكي تكون عضوًا مهمًا ومؤثرًا في هذه المنظمة الاقتصادية يجب أن تتجنب الرياض الكثير من المشاكل والصراعات، وخاصة في اليمن؛ بينما السعودية لا يؤهلها للدخول في المنظمة سوى النفط، و(بريكس) تتطلع وتطمع في بترولها، وهذا طبعًا يستدعي إقناع السعودية بإيقاف حربها على اليمني والمعالجة الجذرية للملف بشكل كامل.

أمّا اليمنيون فهم يؤكدون سرًا وعلانية أن السعودية إذا لم تفضِّل السلام العادل والحقيقي، فإنهم سيوقفون المحرك الفعلي لاقتصادها (النفط) هذا في حال لم يتوسع بنك أهدافهم إلى أكثر من جهة.

قراءة مستقبلية للسياسية السعودية

يلاحظ حراك دبلوماسي ونشاط اقتصادي سعودي غير مسبوق في السياسة الداخلية والخارجية، يتجلى ذلك في تموضعها الجديد إزاء التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط، عبر استضافتها لبعض القمم العربية والدولية، إلى إبداء وإظهار استعدادها للوساطة في الأزمة الأوكرانية والسودانية، وكذلك انضمامها لـ (بريكس)، مع التفاني في تعزيز حضورها في عدد من الملفات العربية والإقليمية.

كل ذلك أتى نتيجة حضور فاعل ومؤثر لمحمد بن سلمان، الذي يعتبر «مهندس رؤية 2030 ـ عشرين ثلاثين)، وهي خطة طموحة لتحويل البلاد على الصعيدَيْن الاجتماعي والاقتصادي. ويتمثل نشاط موازٍ في تراجع نفوذ القيادة الدينية، والتي يبدو أنها قبلت بتراجع مكانتها ونفوذها، على الرغم من احتفاظ الملك بلقبه الرسمي «خادم الحرميْن الشريفيْن» أي مكة والمدينة»[14].

بناء على التطورات المتلاحقة العالمية، تستميت الرياض في تحقيق أي نجاح ملموس لها على الساحة الدوليَّة، وهناك مؤشرات في الأفق تنبئ عن أن المملكة «تتغيّر بسُرعةٍ ولم تعد أسيرةَ تحالفاتٍ تقليديّةٍ مع الغرب عفا عليها الزّمن، وباتت تُقدّم مصالحها على مصالح الآخرين، وقد أكّد هذه الحقيقة السيّد خالد الفالح وزير الاستِثمار السعودي عندما قال...: «علاقة السعوديّة مع أمريكا لن تكون على حِساب علاقاتها مع بقيّة الدّول، وقرارات المملكة مبنيّةٌ على مصالحها»[15].

في حين يبدو الكثير تخوفهم وقلقهم حيال سياسة ابن سلمان غير المتزنة داخليًّا، والتي تبدو أكثر تهورًا وطيشًا في كثير منها. حيث تحدثت الـ «إيكونومست» عن «نقمة متزايدة بين الناس؛ لأن ابن سلمان نقل وجهة الرأي العام من نقيض ديني متزمِّت إلى نقيض لا ديني مبنيٍّ على الترفيه الرخيص والمبتذل، بقيادة الخبير في هذا الترفيه، أي تركي الشيخ».

غير أن السعودية تواجه فعلًا الكثير من التحديات في ظل قيادة ولي العهد هذا، خاصة أن قرارات مفاجئة ومباغتة الاحتمالية فيها مرتفعة، بناء على إعادة النظر فيما أقدم عليه سابقًا، وهذا ما ستكون تباعاته محتومة ونتائجه كارثية؛ وكلما كانت أكثر وقعًا في أثرها على الاستقرار كانت ارتداداتها مؤلمة ومخيفة، طبقًا للنظرية القائلة (لن يكون هناك اقتصاد ما لم يكن هناك استقرار).

ورغم ذلك، تشير بعض التقارير إلى أن هناك إجراءات متوقعة ومحتملة على الساحة المحلية السعودية:

- تضييق دور العائلة المالكة الكبرى في المملكة بدرجة أكبر، ويشمل ذلك الحدّ من تأثيرها على السياسات ومسألة الخلافة.
- فرض المزيد من القيود على حرية التعبير.
- اتخاذ إجراءات أكثر صرامة بحق الأفراد أو الجماعات الذين ينتقدون سياسة الحكومة، مثل احتمال إعدام رجل الدين السُنّي المنشق (سلمان

العـودة)، الـذي يحاكـم حاليـاً ويطالـب المدّعـون العامـون بإنـزال عقوبـة الإعـدام بـه»[16].

وفيـما يخـص السياسـة الخارجيـة، لا شـك أن ابـن سـلمان يسـتثمر حاليًّـا ملـف التطبيـع مـع الكيـان الصهيـوني بالتفـاوض مـع واشـنطن عـلى شروط التطبيـع مـع إسرائيـل كـما أشرنـا سـابقًا، أمّـا التطبيـع بحـدّ ذاتـه فهـو سـيقدم عليـه عاجـلًا أو آجـلًا، مـا يحتاجـه هـو تغطيـة عربيـة وإسـلامية فقـط؛ مـن أجـل مسـح عـار الخيانـة العظمـى للأمـة العربيـة والإسـلامية أولًا، ولحفـظ مـاء وجـه لقـب خـادم للحرمـين الشريفـين (مكـة والمدينـة) ثانيًـا.

وإذا أقدمـت السـعودية عـلى ذلـك سـيكون مـن الغبـاء أن تهـرول إلى التطبيـع «مـع دولـةٍ تَلفُـظ أنفاسـها الأخـيرة، وتُواجـه حربًـا أهليّـةً سياسـيّةً داخليّـة، وعمليّات مُقاومـة مُسـلّحة، زعزعـت اسـتِقرارها وأمنهـا الدّاخـلي، وفضحـت عجـز قبهـا الحديديّـة وفشـلها، وتمخّضـت عـن هجـرةٍ جماعيّـةٍ لـرُؤوسِ الأموال، والاسـتِثمارات إلى الخـارج بحثًـا عـن مـلاذاتٍ آمنـة؟»[17].

كل المعطيـات تدفعنـا للقناعـة بـأن المملكـة السـعودية ستسـتمر في توطيـد علاقاتهـا مـع المحـور الشرقـي، وسـتفتح آفـاق التعـاون مـع الصـين وروسـيا والهند، إضافـة إلى إعـادة بنـاء المواقـف العربيـة، إلى الاسـتفادة مـن مواقـف ودبلوماسـية تركيـا وإيـران وماليزيـا وإندونيسـيا وبعـض الـدول الأفريقيـة، وكذلـك ربمـا تتجـه إلى تقليـص بـؤر التوتـر إعلاميًّـا وتطويـر تفاهـمات عربيـة عربيـة، والسـماح بإعـادة سـوريا إلى الجامعـة العربيـة، لكـن ليـس بشـكل كلي ونهـائي؛ وهـذا إنمـا في سـبيل توظيـف مسـارح الـصراع ومناطـق النـزاع لصالحهـا، ولـو عـبر آليـات هامشـية وطـرق فرعيـة وهشـة.

يمكننـا القـول أنّ زيـارة الوفـد السـعودي إلى صنعـاء كانـت شـجاعة، باعتبارهـا خطـوة معقولـة تحسـب للريـاض؛ وإن كان الشـعب اليمنـي قـد أمّـل فيهـا خـيرًا، إلّا أنـه تبـيّن أنهـا كانـت خطـوة براغماتيـة صرفـة لا جدّيـة فيـما ترتـب عليهـا مـن اسـتحقاقات أثنـاء المفاوضـات يومهـا بـين صنعـاء والريـاض.

فبعد تسع سنوات من إطلاق «عاصفة الحزم» لم تدرك السعودية بعدُ أن إشكاليتها هي في مقاربتها للملف اليمني من زوايا سياسية ضيقة ومقيدة وجوانب قاصرة ومحدودة، والأدهى من ذلك أن العقلية الاستعلائية لا تعرف سوى فرض القرارات واللجوء إلى القوة؛ لكن المؤكد أن الطرف اليمني لم ولن يستسلم مهما كانت التحديات، وسنة ونصف من المفاوضات ربما كانت كافية للرياض لتدرك أن اليمنيين لديهم هامش مناورة واسع لا يُحدّ بزمان ولا مكان.

الحقيقة المرة هي أن عدم جدّية السعودية في حل الملف اليمني، وتعنتها إنما يعكس سعيها إلى التنصل عن دورها في العدوان، ومحاولاتها الدؤوبة إلى تحويل الصراع معها إلى صراع داخلي بين الفرقاء المحليين، والمفارقة العجيبة أنها لا زالت تتجاهل أنها من أعلن العدوان على اليمن من واشنطن على لسان سفيرها هناك آنذاك.

كان المؤمل أن تكون مقارباتها للحل منصفة وحاسمة ونظرتها لليمنيين وإصرارهم على استقلال بلدهم صادقة وصريحة؛ بحيث تتجنب المشاكل والأزمات المستقبلية، خصوصًا وهي على أعتاب مرحلة تستدعي استقرارًا تامة ووضعًا مستتبًّا.

يبقى القول، إن مطالب اليمنيين معروفة ومعلومة، نقطة البداية فيها تبدأ بفك ورفع الحصار، إلى وضع المعالجات العاجلة والفورية للملف الإنساني والمرتبات، ناهيك عن ضرورة اقتناع السعودية بأن اليمن دولة مستقلة ذات سيادة، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وبطبيعة الحال هذه المطالب محقة وفي إطار القانون الدولي، خاصة وأن القيادة في صنعاء قد أكدت أكثر من مرة استعدادها لمناقشة وتبديد أو إزالة أيّ مخاوف سعودية؛ رغم أنه كان حريًّا بالرياض أن تحسن قراءة ملف اليمن وتحسمه، في إطار سعيها لمعالجة أزماتها في المنطقة، كي تتفادى ما يمكن أن يهدد مستقبلها الاقتصادي.

نختـم بالقـول إنّ الحلـول في هـذا الصـدد إذا لم تكـن منصفـة وعادلـة وتتـم عـبر معالجـات صادقـة تراعـي مصالـح الطرفـين؛ فإنهـا دون أدنى شـك سـتبوء بالفشـل في نهايـة المطـاف، وسـتكون عواقبهـا موجعـة ومؤلمـة عـلى الريـاض، خاصـة والجيـش اليمنـي يعلـن بـين الفينـة والأخـرى أن لديـه مفاجـآت وأن قدراته الصاروخيـة والدفاعيـة والهجوميـة بإمكانهـا أن تطـال مواقـع اسـتراتيجية وأهدافًا حيويـة في عمـق دول التحالـف.

قائمة المراجع:

1- أسـعد أبـو خليـل- ثـورة محمـد بـن سـلمان أم حملـة علاقـات عامّـة؟، الأخبـار اللبنانيـة 20 آيـار 2023م.

2- عبـاس بوصفـان- السـعودية ليسـت نموذجـاً «اسـتقلالياً»، الأخبـار اللبنانيـة 19 آب 2023م.

3- أسعد أبو خليل مرجع سابق.

4- واشـنطن تسـتعجل تغيـير المناهـج التعليميـة في السـعودية، صحيفـة العـرب، 27 مارس 2018م.

5- أسعد أبو خليل مرجع سابق.

6- نكايـة بالولايـات المتحـدة: إيـران والمملكـة العربيـة السـعودية تريـدان التحالف عسـكريًا، أر تي عربي.

7- فـؤاد إبراهيـم- مـا بعـد قمّـة الإنـكار... أهـلاً بكـم في السـعودية «الناعمـة» الأخبـار اللبنانيـة، 24 آيـار 2023م.

8- نيـوم: محمـد بـن سـلمان يعلـن طـرح المنطقـة الاقتصاديـة بتبـوك للاكتتـاب خـلال عـام -2024 بي بي سي عـربي، 26 يوليـو 2022م.

9- إعـلان محمـد بـن سـلمان. https://www.neom.com/ar-sa/newsroom/hrh-announces-theline-designs

10- بي بي سي عربي مرجع سابق.

11- قناة المسيرة الفضائية، 12 أغسطس 2023م.

12- أسعد أبو خليل مرجع سابق.

13- «بريكس».. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب، الجزيرة نت، 24 مايو 2023م.

14- سايمون هندرسون، من مقالة تحت عنوان: (ما الذي تغيّر في السعودية وما الذي لم يتغيّر)، كانت قد نشرت المقال الأصل في عام 2021م من «إن فوكوس كوورترلي».

15- هُجومٌ دبلوماسيٌّ أمريكيٌّ مُكثّفٌ على المملكة العربيّة السعوديّة، صحيفة راي اليوم، 6 مايو 2023م.

16- https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alswdyt-tsn-syasat-waqbha-mfajyt-wwkhymt.

17- رأي اليوم مرجع سابق.

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774